الحركات الإحتجاجية في الجزائر

- إحتجاجات شباب عقود الإدماج المهني في الجزائر نموذجا -

Protest Movements in Algeria

Professional Integration Contracts in Algeria and Youth Protests - Model -

د. بوزيدي الهواري -جامعة وهران- الجزائر
أ. عابر حفيظة -جامعة وهران- الجزائر

ملخص: لقد أعتبرت الحركات الإجتماعية إستجابة عقلانية لمواقف جديدة في المجتمع على إعتبار أنها تهدف إلى تجديد الحياة السياسية والإجتماعية، وتوفير ظروف حياتيّة أفضل مما هو قائم الآن، فهذه الحركات بمنزلة "قوى ضغط" تسعى لتحقيق الإصلاح والتقدم وإيجاد واقع جديد يستند إلى نسق مغاير من القيم، ولتجاوز التناقضات التي يعاني منها المجتمع سواء كان ذلك في المجال السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي أو حتى في المجال الثقافي، إذ تواجه الحركات الإحتجاجية مشكلة كبرى تتمثل في بلورة إستراتيجية سياسية عن طريق رفضها للتحول إلى أحزاب سياسية تكفل أن يكون لها تأثير على أجهزة السلطة مع إحتفاظها بقيمتها الأساسية إذ نجد أن التجربة العلمية لعدد من هذه الحركات أثبتت مدى قدرتها على التأثير داخل المجتمع، فقد سبق وأن شهدت الجزائر هذه الحركات وبشكل عنيف في التسعينات فرغم ما نتج عنها من إنفتاح ديمقراطي وإقتصادي إلا أنها تسببت في حصيلة كبيرة من الضحايا والخسائر المادية، أما حاليا فتشهد الساحة الجزائرية عدة إحتجاجات في مختلف القطاعات كالتعليم، الصحة، وأيضا شباب عقود ما قبل التشغيل الذين إحتجوا ضد التعسف الممارس في حقهم.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاحتجاجية، الشباب، عقود الادماج المهني، البطالة.

Abstract: Social movements have been seen as a rational response to new attitudes in the Algerian society as they aim at renewing political and social life and at providing better living conditions than what exists now. These movements are "pressure forces" that seek to achieve reform and progress and create a new reality based on a different form of values, and to overcome the contradictions suffered by the society, whether in the political, economic, social or even in the cultural field.

The protest movements face a major problem, which is the fact that they refuse to turn to political parties to ensure that they have an impact on the organs of power while maintaining their basic value. The scientific experience of a number of these movements has proved their ability to have influence within society. Algeria has witnessed violently these movements in the 1990s, which although resulted in democratic and economic openness, but caused a large toll of victims and material losses. Currently, the Algerian society witnesses several protests in various sectors such as education and health. In addition, the youth who benefit from professional integration contracts also protest against the abuse practiced against them.

Keywords: Protest movements, youth, occupational integration, unemployment.

مقدمة:

رغم محاولات المفكرين إرساء مفاهيم حول العلاقة بين الدولة، الشعب أو الحكومة، المواطن، وأيضا إنتاج نظريات مفسّرة لهذا" العقد" ومحاولة تبسيطه وتعديله لم يمنع من ظهور ثوارات وإحتجاجات رافضة لأي شكل تعسّفي بخرق العقد المنصوص عليه، المؤدي إلى ظهور شكل جديد من التنظيمات يسمى "بالنقابة" تعمل على الدفاع عن حقوق الأفراد داخل الحيّز الإجتماعي، خاصة مع ظهور وتطور الصناعة وظهور شكلين من النظام الإقتصادي الذي ساهم في إنتاج نظريات متنوعة ومتناقضة بين النظامين، ما جعل التنظيمات النقابية تنشط في هذا المجال من أجل المطالبة بحقوق الأفراد والمناهضة ضد التعسف والإبتزاز الممارس ضدهم في ظل سيطرة الرأسمالية المتوحشة، وكأن كل الثورات التي تحدث والإضرابات تتم في إطار قانوني معروف لدى الطرفين.

لكن طفرة التغيير لمفهوم النقابة وظهور الحركات الإحتجاجية بدأ في "ماي 1968" لما حدث إحتجاج في أوروبا متسببا في أزمة نظرية ومفاهيمية وقانونية جديدة، إذ تمّ شل الجامعات من طرف الطلبة دون أن تكون لهم رخصة في ذلك ودون أن تؤطرهم أي جمعية أو نقابة أو جهة رسمية.

حيث بزغ جيل جديد يعلن إحتجاجه ضد الإستبداد، القهر، الإستعباد، التوحش الرأس مالي،النفاق الإجتماعي والجمود العقائدي، ومن مكسيكو سيتي وبيونس آيرس إلى براغ مرورا بباريس دفعت فكرة البحث عن الغد الأفضل للأجيال إلى الإنتفاضة التي مست كل الجوانب الإجتماعية والثقافية والسياسية.

لذ نظّر لها العديد من المفكرين من بينهم "آلان توران "(حسام وهاب، يوسف الكلاخي، 2015) خاصة مع إنتشار الخطاب السياسي العالمي المطالب"بحقوق الإنسان والحق في ممارسة الديمقراطية "لذا أصبحت الحركات الإحتجاجية تؤرق صانعي القرار.

أما الدول العربية فكانت مهتمة بإعادة بناء هيكلتها الإقتصادية والسياسية والأمنية، وتميزت أنظمتها السياسية بالإنقلابات في الكثير من الدول ،فعدم إنتاج دولة عربية بالمفهوم المديني الديمقراطي، والفشل في صنع مواطنة ومجتمع مدني بمفهوم الدولة المعاصرة أو دولة المؤسسات، أدى إلى إحتجاج شعبي ضد ما يسمى بالإستبداد والتعسف الممارس من طرف الدولة ضد الشعب، هذا الإحتجاج الذي سمي بـ "الربيع العربي" الذي شلّ كل مؤسسات الدولة وقلب كل الإحتمالات رأسا على عقب وأطاح بكل القيادات والأنظمة التي كانت تقبض بيد من حديد في كل من تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا .

والدولة الجزائرية بإعتبارها الحالة المدروسة كانت قد شهدت أزمة عنيفة في التسعينات بعد تصادم الدولة مع الجماعات الإسلامية، ما أدى إلى دخولها دوامة من العنف والفوضى التي شهدتها البلاد ما يقارب عشر سنوات، ولكن بعد تطبيق برنامج "الوئام المدني" الذي سنّه الرئيس الحالي "السيد عبد العزيز بوتفليقة" وظهور الجمعيات والنقابات التي عملت كوسيط بين المواطن والحكومة خاصة مع الإضرابات المتكررة التي مسّت تقريبا كل القطاعات.

إلا أنه في سنة 2011، برزت ظاهرة فريدة من نوعها وهي ظاهرة الإحتجاج التي قادها مجموعة من الشباب دون أي تأطير نقابي أو جمعوي، وجاءت هذه الإحتجاجات موازية لما

كان ساريا في الوطن العربي – الربيع العربي – ثم إستمرت هذه الإحتجاجات في وسط عمال الإدماج المهني خاصة فئة خريجي الجامعات الذين طالبو بمجموعة من الحقوق أبرزها "الإدماج "

إذ تواجه الحركات الإحتجاجية مشكلة كبرى تتمثل في بلورة إستراتيجية سياسية عن طريق رفضها للتحول إلى أحزاب سياسية تكفل أن يكون لها تأثير على أجهزة السلطة مع إحتفاظها بقيمتها الأساسية إذ نجد أن التجربة العلمية لعدد من هذه الحركات أثبتت مدى قدرتها على التأثير داخل المجتمع.

تحديد الإشكالية:

- كيف ظهرت وتطورت الحركات الإحتجاجية لدى الشباب في إطار الإدماج المهني في المجتمع الجزائري؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي، التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى إنفلات الحركات الإحتجاجية عن أي تنظيم رسمي كالنقابات والجمعيات؟

- من يقوم بتنظيم هذه الإحتجاجات وكيف؟

- وكيف تقوم الدولة بإعتبارها مجتمعا منظم سياسيا بمعالجة مطالب المحتجين؟

- وإذا كان الجميع يرى أن هذه بدايات تبلور المجتمع المدني، فما هي التصورات الأولى لذلك، وكيف يتم تبنيها؟

- كيف يمكن أن تتشكل هذه الإحتجاجات وكيف تعالجها الدولة وكيف أثرت على علاقة المواطن بالسلطة السياسية؟

- وكيف يمكن التعامل مع الفضاء العام ومعالجة مطالبه؟

أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة في تشخيص واقع الحركات الإحتجاجية في الجزائر، وما هي أهم الأفكار والمطالب التي تتبناها.

أدوات الدراسة:

المقابلة: التي تدخل ضمن أدوات البحث العلمي ،حيث تستخدم في جمع المعلومات والبيانات بهدف التعرف بعمق على المبحوثين(موريس أنجرس، 2006، ص197) وهي محادثة تتم بين القائم بالمقابلة والمبحوث (أحمد عياد، 2006، ص128)

منهج الدراسة:

منهج البحث يتمثل في مجموعة القواعد العامة التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، وهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لإكتشاف الحقيقة(محمد غريب عبد الكريم، 1992، ص77).

وإعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى تحديد وتوضيح الحقائق الواقعية، من خلال إعتمادنا على تحليل المعطيات الميدانية المستقاة من خلال ما جمعناه عن طريق مجموعة من التقنيات المختلفة منها المقابلة ، الملاحظة والمخبرين الإجتماعيين.

العينة الثلجية:

العينة الثلجية هي عينة من جماعة معينة تبدأ بفرد من هذه الجماعة، وقد يستلزم البحث في الزمر الشبابية أو العصابات الإجرامية إستخدام هذا الأسلوب، وتفتقر المعاينة بكرة الثلج إلى

أي أساس إحصائي للعشوائية أو التمثيل ولكنها ممكن أن تسلّم إلى نتائج مثيرة ومهمة وذلك نظرا لعدم وجود عدد حقيقي أو إحصاء حول المحتجين في إطار الإدماج المهني.

أهمية المشاركة السياسية وخصائصها:

أهمية المشاركة السياسية:

تتجسد أهمية المشاركة السياسية من خلال الدور الذي تضطلع به على مستوى الأفراد والسلطة، فعلى مستوى الفرد تصبو إلى تعميق الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية، وبالتالي تسمح للفرد بمعرفة واجباته ومسؤولياته إتجاه مجتمعه مما يساعد على تأسيس مجتمع نشط وفاعل.

أما على صعيد العلاقة مع السلطة، فتعمل على مساهمة الأفراد فيها من خلال مشاركتهم في قراراتها وأعمالها مما يعود عليهم بالمنفعة، لأنها ستقوم بتحقيق المصلحة لأكبر عدد منهم، وتكون أقدر على تلبية إحتياجاتهم، وأكثر إنسجاما مع تطلعاتهم(نضال شريف الكحلوت، 2006، ص23) ومن بين المتغيرات العصرية الحديثة الملّحة، هو تضييق الفجوة بين الحاكمين والمحكومين، من خلال مشاركة أفراد المجتمع في صناعة مختلف السياسات والقرارات. فالمشاركة الحقيقية هي التي تقوم بتدعيم الفكر الحكومي بالكثير من الآراء الجماهيرية والتي لم تتأثر بتقاليد البيروقراطية وحدودها، كما تؤدي إلى قيام الجماهير بتنظيم أنفسهم في جمعيات أهليّة تساند الهيئات الحكومية في مقابلة الإحتياجات العامة للجماهير ككل (السيد عليوة، منى محمود، 2008، ص19)

لأن عملية المشاركة االسياسية تعمل على إتاحة الفرص لكل مواطن ليساهم في وضع الأهداف وتحديديها، والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، لذا يجب أن يكون إشتراك المواطنين في تلك الجهود بناء على رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط من جانب السلطات، في هذه الحالة يمكننا القول بأن هذه المشاركة تترجم شعور المواطنين تجاه المجتمع،والرغبة في تحقيق الأهداف التي يريدونها(طارق محمد عبد الوهاب، 1999، ص17)

يرى "ألكوك Elcok " 1976،أن أهمية المشاركة ترجع إلى أنها من أهم خصائص المواطن الصالح في المجتمع الديمقراطي المتمثلة فيما يلي:

- يجب أن يعرف قدر معين من المعلومات.
- بأن يعتقد بجدارة تأثيره على مسرح الأحداث السياسية.
- يستطيع المساهمة في صنع السياسات، ويستطيع كذلك إقامة إتصالات فردية مع ممثلي الحكومة.
- أن يكون له رأي خاص تجاه المؤسسات السياسية وممثليها. كما تعمل المشاركة السياسية على تحقيق الإستقرار السياسي، وتطبع النظام الإجتماعي بطابع الإستمرار والإستقرار خاصة، وتنبع منها عدة فروع هي الإقتصاد والثقافة، فهي إذن آلية النظام الديمقراطي وقاعدته النظرية وإطاره الحركي(سعيد أحمد أبوحليقة، 1999، ص27)

خصائص المشاركة السياسية:

الفعل: ويقصد به الحركة النشيطة والفعالة للجماهير لتحقيق هدف أو عدّة أهداف معينة.

التطوع: ويقصد به أن يقوم المواطنين بعملية المشاركة طوعا وإختيارا منهم، في إنجاز أهداف وقضايا مجتمعهم بعيدا عن أي لون من ألوان الضغط والإكراه.
الإختيار: ونعني به إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقادة السياسيين في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم وأهدافهم.

مفهوم الحركات الإحتجاجية والمفاهيم المتقاربة:

عادت كلمة "حركة " لتطرح نفسها بقوة على واقعنا الإجتماعي بصور وأداءات تبعث الأمل، وأحيانا بتحميلات زائدة على ما تجسده من واقع، بل وأحيانا أخرى بتصورات مغلوطة مصدرها الإستسهال والتحمس في إطلاق المصطلحات. وقد تم كل ذلك دون قدر كاف من التحليلات والكتابات سواء السياسية أو الإجتماعية(تشارلز تيللي، 2004، ص8)

مفهوم الإنقلاب: هو تغيير فجائي في نظام الحكم ،تقوم به جماعة من رجال الحكومة أو الجيش وهو يختلف عن الثورة، وهو بتعريف آخر "الإطاحة بالحكومة على يد فئة صغيرة داخل الحكم. ومن الأهداف التي يسعى مدبرو الإنقلابات الإستيلاء على الأبنية الحكومية والمراكز الحيوية ومحطات الإذاعة والكهرباء والمطارات"(وضاح زيتون، 2010، ص57)

الرأي العام: هو التعبير الظاهر عن" موقف" أو" تصرف" وهو الأراء المنتشرة بين عامة الناس **و**هو "رأي مجموعة من الناس تربطها إهتمامات مشتركة حول قضية معينة في مكان وزمان معين أو هو الموقف الإختياري الذي يتخذه الفرد إزاءه مسألة أو قضية متنازع عليها وقابلة للجدل ،ومن عوامل تشكيل الرأي العام، الدين والعادات والتقاليد والتعليم والإعلام والحرب النفسية والثقافة والأحداث والأخبار والعوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والزعماء وجماعات الضغط" (وضاح زيتون، 2010، ص193).

الثورة: ليس هناك إجماع بين علماء العلوم الإجتماعية على ماهية الثورة وتعريفها، مثلما هو الحال في عدم إجماعهم على كثير من الظواهر الإجتماعية والسياسية. فنجد من يستخدمه للدلالة على تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الإجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام الإجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية وعنيفة، كما يستخدم المصطلح للتعبير عن تغييرات جذرية في مجالات غير سياسية كالعلم والفن والثقافة لأن الثورة تعني التغيير،حيث تعرفها موسوعة علم الإجتماع بأنها: "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، التي تعمل على تحويل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية"، كما يعرفها "كرين برنتون "في كتابه" تشريح الثورة "بقوله: "إنها عملية حركية دينامية تتميز بالإنتقال من بنيان إجتماعي إلى بنيان إجتماعي آخر"(فضيلة فاطمة دروش: 2013، ص14)

المظاهرات: هي بحد ذاتها تعبير سلمي ومدني من فئات الشعب تجاه سياسات أو ممارسات السلطتين التنفيذية والتشريعية اللتان تديران البلاد، حتى وإن كانت هاتان السلطتان منتخبتان من قبله فهي ثقافة يجب أن يتمتع بها الشعب نفسه ويؤمن بنتائجها وأن لا تجير بطريقة حزبية ضيقة أو ترتبط بمطلب سياسي معين(حسين الصالح، 2012)، والتظاهر يحدث عادة

في أوساط البطّالين والعمال المؤقتين، وهناك من يخلط بين الحركة الإرهابية والحركة الإحتجاجية (فضيلة فاطمة دروش، 2013، ص14).

الإضراب: الإضراب هو التوقف عن العمل من طرف العمال، لإجبار أرباب العمل على قبول وجهة نظرهم أو مطالبهم وبحدث ذلك في المصانع والمؤسسات.

ماهية الحركات الإجتماعية أو الإحتجاجية:

في عام 1848 كانت المحاولة الرائدة لتعريف مصطلح الحركة الإجتماعية تعريفا علميا هي تلك التي قام بها العالم الألماني (لورنز فون شتاين Lorenz Von Stien) في كتابه (تاريخ الحركة الإجتماعية في فرنسا 1789-1850م) والذي نشر لأول مرة عام 1850م حيث يرى بأن الحركات الإجتماعية: هي أشكال وصيغ الإحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير وإعادة البناء"، والحركات الاجتماعية كفعل إجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والنيوليبرالية والبيروقراطية المفرطة. ويتم التشديد دوما، في إطار هذه النظرية، على الاختلافات القائمة بين الحركات الاجتماعية القديمة والأخرى الجديدة، التي تؤشر الإنتقال من الدفاع عن المصالح الطبقية إلى الدفاع عن المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية. وهو ما يعبر-حسب منظري هذه المقاربة- عن أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة على الفئات الوسطى بدلا من الطبقة العاملة. وعلى الرغم من الملاحظات أعلاه التي تميز هذه النظرية، إلا أنها واجهت العديد من الإنتقادات لعل أبرزها هو مسعاها بحدّ ذاته. فقد شككت العديد من الإنتقادات في أن مصطلح "الجديدة" ليس له أية دلالات مفاهيمية، خصوصا وأنه يبالغ في تحديد الإختلافات بين الحركات التقليدية والجديدة بالشكل الذي يعتم على الأشياء المشتركة بينهما سواء في الأهداف أو النشأة، وهناك صعوبات عديدة تواجه مفهوم الحركة الإجتماعية، وربما كانت أهم هذه الصعوبات تلك التي تتعلق بعمومية المصطلح بحيث أصبح يستخدم للإشارة إلى معاني عديدة ومتنوعة، بل ومتضاربة في كثير من الأحيان.

وقد ذهب العديد من السوسيولوجيين من أمثال ورنر سومبارت في نفس الاتجاه الذي ذهب إليه شتاين في ربط الحركات الاجتماعية بالصراع الطبقي، فورنر سومبارت يعتبر أحد السوسيولوجيين المتأثرين بفكر "شتاين" والمجددين له، وقد عرف الحركات الاجتماعية على" أنها كل الجهود والمحاولات المبذولة إلى تحرير البروليتاريا وتحقيق الأهداف الاشتراكية، في حين "هيبرل" يرى أن الحركات الاجتماعية لا يمكن أن ترتبط فقط بالبروليتاريا وعلى علاقات الإنتاج، فما يحركها هو سعيها الدائم لإحداث تغيير جذري في النسق الاجتماعي، فالحركات الاجتماعية حسب" هيبرل" هي نوع من التجمعات الاجتماعية وهي تجمعات قد تكون غير منظمة ويصعب تحديدها، كما يمكن لها أن تستمر حتى وإن عرفت تغير في بنائها وتنظيمها الاجتماعي.

وهنا يظهر الفرق في ربط الحركات الإجتماعية بكلمة "جديدة" ذلك أن الحركات الإجتماعية القديمة كانت متمثلة في المطالبة بالحقوق العمالية وتحسين الموارد المادية أي خاصة فقط بالهيكل المادي، أما الحركات الإجتماعية الجديدة تتمثل مطالبها حول كل ما تتطلبه الظروف اليومية سواء تعلق الأمر بالسياسة الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية للمواطن بمعنى

آخر إنتقل من ثورة الخبز إلى ثورة الفكر إلى حد ما في بعض المجتمعات كما يكمن الاختلاف في القيم والمطالب التي ترافق التحرك، حيث تركز الحركات الاجتماعية الكلاسيكية قبل كل شيء على إعادة توزيع الثروات والوصول إلى مواقع القرار في حين تشدد الحركات الاجتماعية الجديدة على مقاومة المراقبة الاجتماعية والدفاع عن الاستقلالية(pierre bourdieu , 2009, p67)

ويعرّف "غوي روشيه" الحركات الاجتماعية "أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة". مقال الحركات الإجتماعية ودور الأزمات(عبد الإله فرح، 2013)

أما " تشارلز تيللي CharlesTilli " الذي ينتمي إلى المدرسة الجديدة في البحث الإجتماعي يقدم من خلال كتابه "الحركات الإجتماعية (p1768 , 2004) فقد أمدّ الباحثين في هذا المجال بتعريف للحركات الإجتماعية قد يعد الأكثر شيوعا إذ يرى بأنها " سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد".

وهناك عدّة مفاهيم ترى أن الحركات الإحتجاجية تيار عام يدفع طبقة من الطبقات أو فئات إجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالته الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعا" وتشير أيضا إلى إلتقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الإجتماعي والسياسي كليا أوجزئيا في نمط القيم السائدة والممارسات السياسية، وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الإجتماعي المنشود(مصطفى الحباب، ص10).

موضوع الإحتجاج بمفهومه الشامل للمظاهرات والمسيرات والإضرابات الحاشدة أصبح مألوفا في يومنا هذا، والذي يندرج في مفهوم الحركة الجماهرية أو الشعبية (حسب المصطلحات المعاصرة)، وحتى الفردية منها الطالبة بتغيير نظام أو قانون أو قرار وإتخاذ موقف من الحكومة، أو إظهار للتنديد بما يقع قي بلد آخر من ظلم وغيره، وليست لهم حيلة سوى الخروج للشوارع العامة والهتاف بشعارات ورفع لافتات. وكثيرا ما يتفاقم الوضع وتتهيج المشاعر وتشتّد لدى المتظاهرين وتحدث أمور يصعب السيطرة عليها ويحصل ما لا تحمده عقباه، من التصادم مع الشرطة وحرق السيارات والمحلات التجارية وأعلام الدول المتظاهرة ضدها وصور الشخصيات السياسية والتراشق بالحجارة(سركوت سروك،: 2011، ص2).

ويمكن أن نقول عن أي حدث أو تنظيم جماهيري إنه إحتجاج إذا إتصف بما يلي:

- الإحتجاج لا يدوم إلا فترة مؤقتة، ليعود إستقرار الوضع السياسي والإقتصادي بعد الهدوء.
-الإحتجاج تعبير عن حراك إجتماعي يتوّج نحو التحول.
-الإحتجاج نافدة تكشف الفوضى الإجتماعية، ويبقى على النظام القائم إما السيطرة عليها أو التستّر.
-الإحتجاجات حضرية، ولكن تفسيرها ليس مرتبطا بالمدن فحسب.

-الإحتجاج يكون دائما ضد نظام أو وضع ما.
-تكشف الإحتجاجات عن طبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطة، وبطريقة شفافة، كون الأحداث تقع في مجال مفتوح الإحتجاجات لصيقة بمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، لكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام، أما في الثانية فإنها تكرس الأزمات، لأن النظام يعجز عادة عن الإستجابة لمطالب المحتجين، وكثيرا ما يعمل على التحايل عليها ونجد أن حركات الإحتجاج الإجتماعي لم تقترب في معظمها من المجال السياسي(هيثم مزاحم، 2011، ص2).
وتعرف الحركة الإحتجاجية على أنها "فعل إعتراض تقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية محددة ومحدودة وملحة الوجود، فهي بهذا مندرجة ضمن منظومة العمل التاريخي، لا ضمن منظمة التنظيم الإجتماعي"(الشوبكي وآخرون، 2011، ص151)
وتعرف الحركات الإحتجاجية بأنها أشكال متنوعة من الإعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض ومقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الإلتفاف حولها وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الإجتماعية وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الإجتماعية والسياسية وقد تتخذ أشكال هادئة أو هبات غير منتظمة(ربيع وهبة، 2011).
ومن بين الحركات العالمية نجد حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة التي قادها "مارتن لوثر كينغ" والتي تعتبر من أشهر حركات القرن العشرين، بالإضافة إلى الثورات التي أدت إلى سقوط الأنظمة السياسية "الثورة البلشفية "1917 بحكم أن شرارتها الأولى بدأت في أوروبا الشرقية في القرن الماضي بدءا من عام 1945 لغاية 1968 إذ هبّ عليها تغير عسكري بالقوة من قبل الإتحاد السوفيتي سابقا أي لم تصدر هذه الحركات والتحولات من القاعدة الشيوعية المحلية التي كانت سائدة فيها، ففي عام 1945 كان هدف الحركات الوطنية والقومية في هذه البلدان هو التخلص من الحكم النازي وتقبل أية تغير جديد يخدم مصلحتها الوطنية، فحصلت إنتفاضات وثوارات محلية هدفها الإصلاح الداخلي ،فمثلا حصل ذلك في ألمانيا الشرقية عام 1953 وحصل أيضا في هنغاريا وبولندا 1956 لتنتقل رياح التغيير لباقي دول لأوروبا الشرقية(معن خليل العمر، 2010، ص14) ظهور العديد من الحركات مثل: حركات التحرير ضد الإستعمار، حركات حقوق المرأة، وحركات الحقوق المدنية وحركة السلام وحركة البيئة، وقد سميت بالحركات الجديدة(رمضاني صوارية، 2016، ص244-243).

التعريف بعقود الإدماج المهني في الجزائر: Le Contrat de Travail Aidéعقود الإدماج المهني هي عقود عمل أو توظيف مفتوحة لكل أنواع العقود ماعدا التابعين لمديرية النشاط الإجتماعي La D. A.S، تأخذ شكل نموذجي محدد قانونا، منظمة بموجب مجموعة من المراسيم التنفيذية تهدف إلى إدماج الشباب العاطلين عن العمل، حسب مستواهم العلمي أو التأهيلي لدى الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة لشغل مناصب مقابل أجر، حتى يكتسب هؤلاء الشباب الخبرة المهنية اللازمة التي تؤهلهم لشغل منصب عمل ثابت لاحقا عن طريق مسابقات التوظيف، في إطار هاته العقود لا يستفدون من منحة التنقل ومنح المهام المأمورة ordre de mision".

- أنواع عقود العمل التي يتضمنها جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP dispositif d'aide à l'insertion professionnelle:

D.A.I.P عقد الإدماج المهني

Contrat D'Insertion Des Diplomes:C.I.D

Contrat D'Insertion Des Diplomes:C.I.D

عقد عمل يخص الجامعيين والتقنيين الساميين حددت منحة الأجر 15000دج لخريجي الجامعات بشهادات عليا مثل المهندسين، أما بالنسبة للتقنيين فحددت بأجر 10000دج

:(C.I.P)Contat D'Insertion Professionnelle

عقد عمل يخص خريجي مراكز التكوين المهني والتمهين مبلغ المنحة أو الأجرة الشهرية حدد ب 8000دج .

:(C.F.I) Contrat Formation Insertion

عقد خاص لمستوى ثانوي مثلا أو تكوين مرفق كـ: شهادة الدراسات التطبيقية DEUA مبلغ المنحة أو الأجرة الشهرية أو المساهمة 12000دج(وكالة التشغيل والشباب)

من خلال طلبات العمل المسجلة عبر وكالات التشغيل، نلاحظ هيمنة طالبي العمل المبتدئين الأقل من 35 سنة والذين يمثلون نسبة 72 % من مجموع الطلبات.

ارتفاع نسبة طالبي العمل من حاملي الشهادات الجامعية وخريجي مؤسسات التكوين المهني بنسبة 22 %.

بنية التشغيل حسب قطاعات النشاط، يهيمن عليها قطاع الخدمات الذي يشغل أكثر من 21.57 %، متبوعا بقطاع الإدارة بنسبة 20.25 % وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 19.45 %، في حين يبقى قطاع الفلاحة يسجل نقصا ملحوظا في اليد العاملة.

يمثل مجموع المناصب المستحدثة عن طريق البرامج والآليات المسطرة من طرف الدولة خلال سنة 2016/2015، تسجيل 19910 منصب شغل موزعة كالآتي:

برنامج المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) : 4028

تمويل 930 مؤسسة مصغرة مستحدثة بذلك (ANSEJ): 1594

تمويل633 مؤسسة مصغرة مستحدثة بذلك (CNAC): 1591

تمويل و منح 2882 قرض مصغر مع استحداث(ANGEM): 4277

المناصب المنشأة من طرف الوكالة الولائية للتشغيل : 8420

منذ وضعه حيز التنفيذ، سمح جهاز المساعدة على الإدماج المهني بتنصيب أكثر من 50.172 شاب في مختلف الفئات (حاملي الشهادات، خريجي منظومة التكوين المهني وفئة الشباب الغير مؤهل)، وإلى غاية 2016/11/31 استفاد 3329 من مناصب عمل دائمة أغلبها في القطاع الإداري، وكما سجلت العملية ارتفاعا في توفير مناصب عمل دائمة في إطار تنفيذ أحكام التعليمة رقم 24 الصادرة في 26 جانفي 2014.

سياسة الدولة إتجاه الشغل والعمل على الحد من البطالة:

بالإطلاع على مواد المرسوم التنفيذي رقم 90- 143 (الجريدة الرسمية ماي1990)(المرسوم التنفيذي، 1990) المتضمن ترتيبات الإدماج المهني للشباب والمحدد للقانون الأساسي لمندوب تشغيل الشباب حيث سعت إلى توفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل، بالتحديد الحاملين لشهادة ليسانس "خريجي الجامعات".

فالإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر بتدخل المؤسسات المالية الدولية خلفت آثارا حادة على الإقتصاد الوطني خصوصا على البطالة حيث أنها إرتفعت من نسبة 24 بالمائة سنة 1994 لتصل إلى 29 بالمائة سنة 1997، وكان مصدرها الأساسي القطاع العمومي بنسبة 52% و48 % في القطاع الخاص، وكانت تمس 2.3 مليون نسمة وتعد فئة الشباب هي الفئة الأكثر، أما في آخر الإحصائيات فنجد أن البطالة في تفاوت، وحسب الإحصائيات الإحصائيات الأخيرة 2016 للديوان الوطني للإحصائيات الجزائري قدم النتائج التالية معدل البطالة حسب الفئة العمرية والجنس بالمئة حسب الديوان الوطني للإحصائيات

ذكور	إناث	مجموع
30.7	38.2	31.4
19.3	40.2	22.9
13.4	25.4	16.7
7.2	13.3	8.6
5.0	10.3	6.2
3.2	9.2	4.5
2.4	5.5	2.9
2.4	3.0	2.5
2.8	4.4	3.0
8.2	16.5	9.9

جدول رقم 01: معدل البطالة حسب الفئة العمرية والجنس بالمئة حسب الديوان الوطني للإحصائيات2016.

	ذكور	إناث	المجموع
المستوى التعليمي			
بدون مستوى	3.7	9.1	4.6
إبتدائي	6.7	11.3	7.1
متوسط	10.0	18.1	10.8
ثانوي	7.3	16.5	9.3
عالي	8.5	17.6	12.9
الشهادات			
بدون شهادة	7.7	13.4	8.3
شهادة التكوين المهني	10.0	18.6	12.1
شهادة التعليم العالي	8.3	17.8	13.2
المجموع	8.2	16.5	9.9

جدول رقم 02: نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي والشهادة والجنس بالمئة حسب الديوان الوطني للإحصائيات2016.

أما الجدول رقم 02 قدم الأرقام بشكل تفصيلي، حيث حدد نسبة البطالة حسب كل من المستوى التعليمي والشهادة والجنس، أي إتبع طريقة المسح على كل المستويات حيث نلاحظ إنخفاض نسبة مستوى الإبتدائي والتي قدرت بـ 7.1 في حين شهد مستوى التعليم العالي إرتفاعا ملحوظا في نسبة البطالة والذي قدر بـ12.9 ونفس الأمر بالنسبة للشهادات فبدون شهادة قدرت بـ8.3 أما حاملي شهادة التعليم العالي فقدرت 13.2 وهي الأعلى نسبة بين كل الشهادات، حيث أن معدل البطالة يعبر عن حالة التشغيل في البلد، ومعدل العمالة أكثر مصداقية من معدل البطالة للتعبير عن فعالية سوق العمل (البشير عبد الكريم).

الهدف المعلن من عقود الإدماج المهني في الجزائر:

- معالجة مشكل البطالة حيث أن التكفل بتشغيل الجامعيين والتقنيين السامين يبقى من أولويات عمل الحكومة.
- ترقية نشاطات التنمية ذات المصلحة المحلية.
- محاربة الفقر والإقصاء والتهميش الذي يعاني منه الكثير من الشباب الجزائري .
- تغطي هذه العقود كل نشاطات المنفعة العامة ،في حال المرض،الأمومة ،حوادث العمل والأمراض المهنية يستفيد الشباب المدمجون من التأمينات الإجتماعية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المطالبة بإدماج العمال في إطار العقد:

لا يوجد قانون أو تعليمة تلزم تجبر مختلف المؤسسات الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة منها بإدماج الشاب الجزائري الموظف في إطار الإدماج المهني ويبقى الأمر معلقا بمسييري المؤسسات وفي أغلب الحالات تنتهي صلاحية العقد دون أي إدماج على الرغم من الوعود.

رغم كل هذه المجهودات وتذبذب الإحصاءات كانت نهاية سنة2010 وبداية سنة 2011 حاسمة في مجال الشغل والعمل في الجزائر، حيث ظهرت الحركات الإحتجاجية في ظل إستمرار ضعف الأشكال التنظيمية للسلطة وغياب الفئات الوسطى والمتعلمين عنها كما أن دور شباب الأحياء الشعبية في الحركات الإحتجاجية الأخيرة تجدد كفاعل رئيسي فيها ومبادر إليها، مثلما تجدد لجوء المحتجين إلى أشكال عنف تعبيرية لم تتجاوز المرحلة الرمزية، على الرغم مما تتسم به الثقافة السياسية الشعبية في الجزائر تقليديا من "راديكالية" ليست مرادفة للعنف دائما، وتشف الحركات الإحتجاجية التي شهدتها الجزائر في كانون الثاني/يناير2011 بقوة عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فهي تحيل ذلك إلى الركود الذي يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة، كما تؤشر على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية، والتخبط في الأداء الإقتصادي، في وقت تحسنت فيه الحالة المالية للبلاد من دون أن يلجم ذلك إتساع آثار التهميش التي تمس على وجه الخصوص فئة الشباب ذات الحضور الديموغرافي الكبير، ويزيد الفساد المستشري قتامة الصورة، وهو الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات الحكومية "سونطراك" (عبد الناصر جابي، 2011) ليس الفساد وحده- حسب جابي- الذي أوصلنا إلى هذه الحالة بل أكثر من ذلك هو غياب قنوات الحوار

التي دفعت الشباب إلى جعل شبكة التواصل الإجتماعي "الفايسبوك" منبرا لها وهو ما أكده "خالد زبشي" نائب الأمين الولائي للمنظمة الوطنية للشباب حاملي الشهادات"(خالد زبشي، 2016)، من خلال الفايسبوك إستطعنا أن نتعرف على بعضنا وطرح إنشغالاتنا ويوجد أعضاء على مستوى كافة الولايات وهناك حتى بطاقات الإنخراط، ويقول السيد "خ. ز" أن أول إحتجاج قمنا به تمّ تنظيمه عبر الفايسبوك، إذ وصلنا بيان من زملاءنا في العاصمة قمنا بنشره حتى يعرف الجميع بذلك وكانت بداية أول إحتجاج لحاملي الشهادات من العاصمة و وهران، وكانت بعد أحداث تونس بالضبط 07 جانفي 2011 عند وزارة العمل بقيادة الأنسة "مليكة فليل" من ولاية وهران وهي المنسقة الوطنية لفئة عقود ما قبل التشغيل التي تعرضت للإعتقال هي والسيد الطاهر بلعباس الناطق باسم اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين بتاريخ 22 فيفري 2012 بداخل قصر المعارض خلال افتتاح الصالون الوطني للتشغيل الذي نظمته وزارة العمل. ليتّم بعدها تنصيب اللجنة الوطنية للشباب حاملي الشهادات عن طريق نقابة SNAPAP الذي كان في 07 مارس 2011 وأول إحتجاج منظم في 10 جانفي 2012 للمطالبة بإدماج 600 ألف موظف في عقود ما قبل التشغيل والشبكة الاجتماعية.

أهم ما ميّز إحتجاجات جانفي2011:

سيطرة الحركة الشعبية العفوية على تحركات الشارع الجزائري من خلال الحضور القوي لفئة الشباب في مجمل حركات الإحتجاج الإجتماعي ذات الطابع الشعبي العام، وغياب تأطير من قبل تنظيمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المدنية.

لم تشكل الحركات الإحتجاجية هياكل تنظيمية ذاتية، كما لم تفرز قيادات من داخلها، ولم تقم بوضع برامج أو خطط عمل ومطالب واضحة ومحددة. ربما يعود ذلك إلى عامل الزمن القصير الذي إستغرقته تلك الحركات ونقص الخبرة النضالية لدى الشباب الذين يمثلون القوة الضاربة فيها.

يتميز الشباب الجزائري عامة، والفئات التي تمثل الغالبية في هذه الحركات بنقص الإنضباط التنظيمي عموما، والثقافة السياسية بالخصوص، فأعداد الشباب المنخرطين في جمعيات مدنية أو نقابات أو أحزاب سياسية محدودة جدا، إن لم نقل منعدمة تماما.

بالنظر إلى ما سبق فإن الحركات الإحتجاجية تتميز بغياب لوائح مطلبية واضحة تتضمن مطالب إجتماعية وإقتصادية وسياسية محددة. لعل ذلك يفسر غلبة المواجهات العنيفة وأعمال السلب والتخريب على مسار هذه الحركات وإفتقادها لأفق سياسي واضح بسبب كل النقائص المشار إليها آنفا.

وهناك من يشخص أن إنتشار هذه الظاهرة وتكررها راجع لحالة الإغتراب والشرخ الكبير بين الشباب ومؤسسات المجتمع المدني والسلطة فالإنسان المغترب Alienated هو الإنسان الذي لا يحس بفاعليته ولا أهميته ولا وزنه في الحياة، وإنما يشعر بأن العالم (الطبيعة، والآخرين، بل والذات) –على عكس ذلك- غريب عنه، يوجد بعيدا عنه وفوقه حتى ولو كان من صنعه هو، ولا يخلو هذا الوضع من مرارة وقسوة، لأنه يحدث في الوقت الذي تزداد فيه أهمية الشباب وخطورة دورهم في الحياة. فمن ناحية، تزداد أهمية جيل الشباب العددية ونسبته في التركيب السكاني، ويزداد تعليمه وثقافته ووعيه بفاعليته وكفاءته في ممارستها،

وتزداد بالتالي قدرته على التأثير في سير الأمور في المجتمع(عزت حجازي، 1978، ص75).

ونجد أن هذه الحركات الإحتجاجية تمركزت حول القضايا الحياتية (السكن، العمل، الماء الصالح للشرب) وكل أشكال التهميش المختلفة التي تم التعبير عنها بمفهوم "الحقرة" والتي إتخذت لنفسها فضاءات جديدة لا علاقة لها بفضاءات الحركات الإحتجاجية في الماضي (المصنع، الجامعة) فقد غزت الشوارع الملاعب والأحياء، ويمكن تفسير رهان هذه الإحتجاجات في مخيلة المحتجين إلى عدم قدرتهم في التأثير على مصادر القرار، وكذا كون هذه المراهنة على العنف هي اللغة التي تفهمها السلطة وآلية يجب التعامل بهذا المنطق.

وقد ذهبت بعض الحركات الإحتجاجية إلى إبتكار أشكال إحتجاجية غير مسبوقة في الجزائر ،كغلق أبواب الإدارات المحلية ،الطرق وحتى المؤسسات الخدماتية، بما في ذلك الجامعات إن راديكالية الحركة الإحتجاجية بالجزائر وإنتقالها من التظاهرة السلمية إلى إحتلال الفضاء العمومي يعود في نظرنا إلى ثلاث متغيرات:

الأول: تحول الإحتجاج من الطبقة العمالية التي طبعت مسار التطوري لسلك الإحتجاجات التي تعرف حضورا متزايدا للفئة الشبابية من الجنسين كمؤشرات ديمغرافية على طابعها العنيف وما يؤكد هذا الطرح أن الشباب من ليس لهم وظيفة قارة سيلعبون دور المحرك لحالة الرفض لأنهم يعتقدون بعدم إستفادتهم من الريع بالشكل الذي يريدونه والحالة النفسية لهؤلاء الشباب إستثنائية، تتأسس على الخوف من المستقبل واليأس. وعليه نشهد حاليا فاعلين جدد ،فالفاعل النقابي لم يعد هو الوحيد المهيمن على هذه الإحتجاجات.

الثاني: هو أزمة النخب السياسية والنقابية وإنسلاخها المتزايد عن المجتمع والذي أقصاها عمدا من وظيفة التبعية وقيادة مطالبه ،ولعل ضعف مشروعيتها تغير إلى حد بعد إرتمائها في أحضان الدولة كرهان لإعادة إنتاجها ،كما هو الحال المركزية النقابية UGTA.

الثالث: عدم وجود أطر وقنوات الإتصال بين الدولة والمجتمع، حتى وإن وجدت فإنها تخطئ الإتجاه والعنوان، فالإحتجاج بالطبع يقوم به فئات شبابية في مقتبل العمر والدولة تحاور أعيان المنطقة وشيوخها (بلهواري الحاج، 2016، ص7-6)

خاتمة:

إن الدولة الإجتماعية تعمل على إحتواء المشاغل اليومية للمواطنين من خلال السيطرة عليها ودراستها وبذل الجهود في دراستها وحلّها بشكل سلس، ليس هذا فقط، بل فتح مجالات النقاش والحوار لتكريس أساسيات المجتمع المدني القائم على سلوك سياسي إجتماعي واعي وحضاري والذي ينتج بدوره المواطنة الحقة.

قائمة المراجع:

1. أحمد عياد(2006)، مدخل لمنهجية البحث الإجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. البشير عبد الكريم(دس)، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، جامعة الشلف ،الجزائر.

3. بلهواري الحاج، الحركات الاحتجاجية بالجزائر(2016)، من التظاهر السلمي إلى الاحتجاج العنيف، الحوار الثقافي، مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة مستغانم الجزائر.
4. تشارلز تيللي(2005)، الحركات الإجتماعية 1768-2004، تر: ربيع وهبة، العدد957، المشروع القومي للترجمة، القاهرة .
5. حسام وهاب ،يوسف الكلاخي، قراءة في ثورة ماي 1968 الطلابية، 20 نوفمبر 2015. أطلع على الموقع 2016/05/05، 00.24، https://modernitysite.wordpress.com
6. حسين الصالح، مفهوم المظاهرات المدنية بين النظرية والممارسة ..قراءة للواقع العراقي، الحوار المتمدن، العدد:3649 – 2012/02/25 ،19:41 المحور المجتمع المدني http://www.ahewar.org/
7. ربيع وهبة وآخرون(2011)، الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي مصر-المغرب-لبنان-البحرين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان./http://www.caus.org.lb/PDF
8. رمضاني صوارية(2016)، الحركات الإجتماعية "مقاربة سوسيولوجية" العلوم الإنسانية الإجتماعية، ع 24، الجزائر. https://revues.univ-ouargla.dz/
9. سركوت سروك يعقوب(2011)، مدى مشروعية المظاهرة والإضراب والإعتصام في ضوء مقاصد الشريعة، ماجستير في معارف الوحي والتراث (الفقه وأصول الفقه)، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
10. سعيد أحمد أبو حليقة(1999)، تطور الفكر الإجتماعي والمشاركة السياسية في ليبيا، ماجستير، في علم الإجتماع، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
11.السيد عليوة، منى محمود(2008)، المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة.
12. الشوبكي عمر وآخرون(2011)، الحركات الإحتجاجية بين السياسي والإجتماعي في الوطن العربي، مصر، المغرب، لبنان، البحرين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان. http://www.caus.org.lb/PDF/
13.طارق محمد عبد الوهاب(1999)، سيكولوجية المشاركة السياسية- مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
14. عبد الإله فرح، الحركات الإجتماعية ودور الأزمات ،منبر الحرية ديسمبر 2013 http://minbaralhurriyya.org/index.
15.عبد الناصر جابي(2011)، الحركات الإحتجاجية في الجزائر(كانون الثاني/يناير2011) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
16.عزت حجازي(1978)، الشباب العربي ومشكلاته، عالم المعرفة، الكويت.
17. فضيلة فاطمة دروش(2013)، في سوسيولوجيا الإحتجاج (دراسة ميدانية في وسط شبه حضري في الجزائر) مجلة إضافات، ع22، الجزائر.
18.محمد الجوهري(2002)، قراءة معاصرة في نظرية علم الإجتماع، تر:مصطفى خلف عبد الجواد، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، القاهرة.
19.محمد غريب عبد الكريم(1992)، البحث العلمي(التصميم،المنهج،الإجراءات)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

20. المرسوم التنفيذي رقم 90- 143 المؤرخ في 22 مايو 1990 المتضمن ترتيبات الإدماج المهني للشباب.
21.مصطفى الحباب وآخرون(دس)، مؤسسة الإنتشار العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث.
22.معن خليل العمر،(2010)،الحركات الإجتماعية، ط1، دار الشروق، عمان.
23. موريس أنجرس(2006-2004)، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية،(ط2) ترجمة :بوزيد صحراوي، الجزائر، دار القصبة.
24. نضال شريف الكحلوت(2006)، دور الحركة الطلابية في المشاركة السياسية في فلسطين، قسم الدراسات الإجتماعية، ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
25. هيثم مزاحم(2011)، الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر المغرب لبنان البحرين) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان. http://www.beirutme.com/?p=2247
26. وضاح زيتون(2010)، المعجم السياسي، دار أسامة، الأردن.
27. Bourdieu Pierre (2009), Pour un mouvement social européen, in, Manière de voir, Le Monde diplomatique, Bimestriel, N° 103, Février- Mars.